



منظمة
العمل
الدولية
جنيف

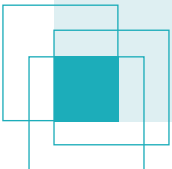
استراتيجيات التنمية المحلية



نساء من باعة الشوارع في سيام ريب، كمبوديا.

١.٩ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة

■ يركز هذا الموجز على استراتيجيات التنمية المحلية، وهي نهج تشاركية متكاملة تعتمد على الحوار الاجتماعي ومن شأنها إثارة استجابات محلية شاملة لدعم العمال وأصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم. وعندما تدعم الحكومة المحلية والشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المحلي العمال والمنشآت في الاقتصاد غير المنظم للخروج من السمة غير المنظمة، فإنهم يضعون الأساس الذي تركز عليه شريحة السكان الأكثر فقراً واستضعافاً لكي يتسنى لها بلوغ هدف العمل اللائق وسبل العيش المستدامة. وبالنسبة للمجتمع على الصعيدين المحلي والوطني، تتجسد الأرباح المتأتبة من انتقال الشركات غير المنظمة إلى القطاع المنظم في صورة اقتصاد أكثر دينامية يشمل الجميع اقتصادياً واجتماعياً ويولد عائدات واستثمارات يمكن إعادة توجيهها محلياً. وبالنسبة للمنشآت، يمكن للدعم الذي تقدمه السلطات المحلية في مجالات شتى أن ينمي مشاريعها ويشجعها على الخروج من السمة غير المنظمة.



ما هي التنمية المحلية؟

الهدف من التنمية المحلية هو استحداث بيئة تشاركية تعزز قدرات المؤسسات المحلية لتنفيذ تدخلات شاملة اجتماعيا وغنية من حيث العمالة. وفي مناطق عديدة من العالم، عززت عملية تحقيق الإمبركزية والديمقراطية كثيرا دور السلطات المحلية في تحديد سبيل النمو الاقتصادي في مجتمعاتها المحلية. ويمثل تعزيز الحوار الاجتماعي المحلي وتقوية القدرات الإدارية للحكومة والمجتمع المدني آليات ضرورية وراء تصميم وتنفيذ المبادرات المحلية من أجل النهوض برفاه المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا.

ومن الجوهرى في مبادئ التنمية المحلية تنفيذ التدخلات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد لاستحداث بيئة تدعم فيها الأنشطة الاجتماعية الأهداف الاقتصادية والعكس بالعكس. فعلى سبيل المثال، تعزز تقوية قدرة مجموعات المجتمع المحلي على المشاركة في الحوار الاجتماعي التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز التواصل بشأن الأولويات المحلية (بمعنى قطاعات الأعمال التي يجب دعمها والبنى التحتية التي يجب إرساؤها)، ومزيد من الاستجابة في الوقت المناسب لاغتنام الفرص الاقتصادية والتخفيف من الكوارث الطبيعية والصدمات التي يسببها الإنسان ومزيد من التلاحم الاجتماعي من خلال مزيد من العدل في توزيع الفرص الاقتصادية. ويتيح الحوار الاجتماعي المحلي فرصة لترجمة الحقوق الوطنية وأطر سياسات العمالة إلى أفعال

- التنمية المحلية والسمة غير المنظمة
- العلاقة بين الحكومة المحلية والاقتصاد غير المنظم
- ضعف القدرات الإدارية على الصعيد المحلي
- ضعف آليات الحوار
- ضعف الاتساق في السياسات الرابطة بين الشؤون الوطنية والمحلية
- القيود المفروضة على البيئة التنظيمية للمشاريع المحلية
- قلة التوعية وسوء تقديم الخدمات

■ **التنمية المحلية والسمة غير المنظمة.** تمثل السلطات الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المحلي نقطة الاتصال الأولية والوحيدة أحيانا أمام الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم للوصول إلى خدمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتحظى الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بقرب فضائي وتنظيمي واجتماعي أكبر وبفهم أعمق لأولويات مجتمعاتها المحلية. وهي في وضع مثالي للقيام بتدخلات تتناول على الصعيد المحلي الحوار والإدماج الاجتماعيين، والتنمية الاقتصادية وتعزيز العمالة، والحماية الاجتماعية. وبالفعل، تتيح استراتيجيات التنمية المحلية فرصا لوضع نهج متعددة الجوانب وشاملة للارتقاء بالعمال والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. وليس إرساء بنية تحتية أساسية وإنشاء بيئات تنظيمية مبسطة ولوائح للتقسيم إلى مناطق، ودعم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتسهيل العقود العامة وعمليات عرض العطاءات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه الدعم إلى الفئات المحرومة بوجه خاص مثل النساء والشباب، وتشجيع المنهجيات كثيفة اليد العاملة في تنمية البنى التحتية، وتسهيل استحداث فرص العمل سوى بعض الوسائل المتاحة للبلديات لدعم خروج السكان من السمة غير المنظمة داخل إقليمها. ويخلف الجمع بين هذه الأدوات والاستراتيجيات أكبر تأثير ممكن على عكس ما تخلفه النهج المجزأة.

■ **العلاقة بين الحكومة المحلية والاقتصاد غير المنظم.** رغم إمكانيات استراتيجيات التنمية المحلية، فإنها تستخدم على نحو غير كاف لدعم ارتقاء الاقتصاد غير المنظم وخروجه من السمة غير المنظمة على الصعيد المحلي. وغالبا ما يكون للفاعلين والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم حقا علاقة مشحونة ومضطربة مع السلطات المحلية. وقد تكون الصلات في أحسن الأحوال قائمة على تسامح كريم من جانب الحكومة المحلية، ولكن معظم مواردها وسياساتها موجهة إلى الاقتصاد المنظم؛ ويمكن أن تتطوي هذه الصلات في أسوأ الأحوال التحرش والعداء. ومن الشائع إزالة الأحياء الفقيرة وإخلاء التجار منها لأن العديد من السلطات المحلية تعتبر التجار البسطاء وباعة الشوارع وملقطةي القمامة وغيرهم من الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم مصدر تهديد للمجتمع. ومع ذلك، من شأن دعم الارتقاء بالمنشآت وانتقالها إلى السمة المنظمة أن يكون مفيدا أيضا للسلطات المحلية لأن بإمكانه أن يزيد من إيراداتها وينعش الاقتصادات المحلية ويجلب الاستثمار، كما أن بإمكانه أن يضمن مزيدا من التلاحم الاجتماعي.

وتتسببها مع الاستراتيجيات المحلية القائمة.

وتتطوي استراتيجيات التنمية المحلية على منهجيات خاصة للتنمية الاقتصادية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية آلية هامة لتعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت بالغة الصغر والصغيرة ودعم الحوار الاجتماعي والتخطيط الإنمائي. ويرتكز هذا النهج على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تجمع أصحاب المصلحة في الاقتصاد المحلي، بمن فيهم ممثلو الحكومة الإقليمية والمحلية، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، والغرف التجارية، والتعاونيات، وجمعيات المنتجين، والمنظمات النسائية، وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية. واستناداً إلى استخدام القدرات والموارد المحلية استخداماً رشيداً، يحدد أصحاب المصلحة الأولويات المشتركة لتنمية منطقتهم آخذين في الاعتبار السياقين الاجتماعي والبيئي. ويمكن لاستراتيجيات التنمية المحلية التي تشمل الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم باعتبارهم مشاركين نشطين ومستفيدين أن تحفز الانتعاش الاقتصادي وتتصدى للفقر وتسهل تعزيز آرائهم. لذلك فإن استراتيجيات التنمية المحلية أداة هامة لضمان تحقيق الديمقراطية في وضع السياسات والتخطيط.

مأخوذ من المصدر التالي:

van Empel, C. Van Boekel, G.
What is LED?
<http://www.ilo.org/public/english/region/afpro/abidjan/publ/ilo9/decent6.pdf>

ولكي تفي استراتيجيات التنمية المحلية بالوعد الذي قطعته على نفسها بأن تكون أرضية خصبة لدعم الانتقال إلى السمة المنظمة، يجب التغلب على عدد من التحديات. وتشمل هذه التحديات ضعف القدرات على الصعيد المحلي وضعف آليات الحوار وعدم التنسيق بين السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي والقيود المفروضة على البيئة التنظيمية المحلية وكذلك سوء تقديم الخدمات، خاصة إلى المناطق النائية والريفية.

■ **ضعف القدرات الإدارية على الصعيد المحلي.** غالباً ما ستكون البلديات والوكالات الحكومية المتخصصة (مثل الغرف التجارية ومكاتب التوظيف المحلية) والشركاء الاجتماعيون (منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل) ومنظمات المجتمع المدني (مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي) عنصر التنفيذ الأساسي لإتاحة الفرص أمام الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم لإقامة علاقة مع الاقتصاد الرئيسي. ولا تكمن قوة التدخل في تصميمه فحسب، بل أيضاً في قدرة عناصر التنفيذ على تحويل الاستراتيجية المخطط لها إلى إجراءات ملموسة.

وأفضى الالتزام المتزايد من جانب الحكومة على الصعيد الوطني بتحديد السياسات وتقديم الخدمات على الصعيد المحلي إلى تطبيق اللامركزية على السلطة التنفيذية والحيز المالي على الصعيد المحلي. وتحسن اللامركزية مدى استجابة الوكالات الحكومية دون الوطنية ومنظمات المجتمع المحلي لتبلي الاحتياجات المحلية وتغتنم الفرص على نحو أفضل. ولكن، لكي تحقق الحكومات المحلية الأهداف المبتغاة المتمثلة في تطبيق اللامركزية، سيكون من الضروري مواجهة التحديات المتمثلة في ضعف القدرات المحلية على تنفيذ الخطط وتقديم الخدمات وضعف التنسيق وتكييف السياسات على الصعيدين المحلي والوطني. وينطوي جزء من هذه العملية أيضاً على تجاوز النفور المتأصل من التعامل مع الاقتصاد غير المنظم والنظر إلى العاملين فيه على أنهم قد يكونون فاعلين اقتصاديين نشطين. ومن ثم، يوجه في الغالب الجزء الأكبر من موارد الميزانية والسياسات على الصعيد المحلي نحو من يُعتبرون فاعلين اقتصاديين أكثر قوة، في الاقتصاد المنظم في غالب الأحيان.

■ **ضعف آليات الحوار.** الحوار الاجتماعي هو الركيزة الأساسية لاستراتيجيات التنمية المحلية، التي تعتمد بدورها على القدرات التمثيلية القوية لأصحاب المصلحة المحليين. ومع ذلك فإن إحدى السمات المحددة للاقتصاد غير المنظم تتمثل في ضعف تنظيمه وتمثيله. ولا تمثل الفئات المستضعفة، خاصة النساء والشباب، إلا نادراً ولا تُسمع آراؤها غالباً على مستوى السياسات العامة. وغالباً ما تعني هذه المشكلة المتمثلة في ضعف التنظيم أن الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم يظلون مهمشين من الحوار وعمليات التخطيط وأن ثمة خطراً بأن تستأثر النخب أو الجهات الأكثر قدرة على المفاوضة بتوجيه الموارد والسياسات. وبالفعل، رغم أن اللامركزية تتيح فرصاً جيدة لتحقيق مزيد من الديمقراطية على الصعيد المحلي، لا يمكن الافتراض بأن المصالح ستكون دائماً مشتركة بين أصحاب المصلحة. ويمكن أن تتصدع الأقاليم المحلية من جراء تضارب المصالح من الناحية الاقتصادية والطبقية والدينية والإثنية والجنسانية وغيرها من النواحي، وثمة أيضاً خطر نقص الحوافز على الصعيد المحلي لترجمة الحقوق على الصعيد الوطني إلى أفعال على صعيد المجتمع المحلي.

وينبغي إنشاء آلية للحوار من شأنها أن تساعد على بناء قدرات منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في الاقتصاد غير المنظم. وحتى إذا تم إنشاء آليات للحوار مع الاقتصاد غير المنظم، فإن الحفاظ على الالتزامات بمنصيات هذا الحوار يتطلب جهوداً مكثفة ومتواصلة. فقد شهد مثال مجلس مدينة دوربان الذي نوه به كممارسة دولية جيدة في دعم الاقتصاد غير المنظم (انظر الإطار الوارد لاحقاً في هذا القسم) بعض التقلبات السياسية، ويعزى ذلك جزئياً إلى انتكاسات في عمليات الحوار الاجتماعي.

■ **ضعف الاتساق في السياسات الرابطة بين الشؤون الوطنية والمحلية.** عززت اللامركزية دور الحكومات المحلية وزادت التوقعات حيالها. ولكن هناك مجالا واسعا لانقطاع التواصل بين المستويين الوطني والمحلي، ويعزى ذلك جزئيا إلى سوء فهم الكيانات الوطنية للحقائق المحلية وضعف قدرات الحكومات المحلية. وقد ترى الحكومة المحلية أن الأطر الوطنية مسألة تدرج ضمن الإصلاح السياسي والتنظيمي على الصعيد الوطني، ولكنها ليست مهمة أو قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي. ومن جهة أخرى، ثمة مخاطر بأنه تتخلى الأطر الوطنية عن مسؤوليات الخدمات العامة من قبيل التعليم والصحة والمرافق العامة والبنى التحتية وكذلك الامتثال للأطر القانونية للحكومات المحلية، التي لا يمكن مع ذلك أن تولد الموارد ووفورات الحجم اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ومن ثم، يتطلب اتساق السياسات بين الصعيدين الوطني والمحلي مواءمة وتنسيق أهداف وفرص الشراكات والمشاريع المشتركة. وقد تحتاج الحكومة المحلية إلى إرشادات لتطوير ما يناسب من فهم واستراتيجيات لتطبيق الأطر الوطنية على الصعيد المحلي. وتحتاج استراتيجيات التنمية المحلية إلى ضم الإرشادات الموجهة إلى الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لسد فجوات الامتثال القائمة بين الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي.

● يتطلب اتساق السياسات بين الصعيدين الوطني والمحلي مواءمة وتنسيق أهداف وفرص الشراكات والمشاريع المشتركة

■ **القيود المفروضة على البيئة التنظيمية للمشاريع المحلية.** من العوامل التي يمكن أن تعيق التنمية الاقتصادية المحلية بيئة غير واضحة ومعقدة لتسجيل المشاريع وترخيصها بالنسبة للمنشآت بالغة الصغر والصغيرة. فعندما تكون إجراءات ترخيص المشاريع شديدة البيروقراطية وتنطوي على شروط مالية أو وثائق صارمة ويكون بإمكان الموظفين أن يمارسوا السلطة التقديرية بشكل تعسفي، عندئذ قد تخاف المنشآت ولا تجرؤ على التسجيل. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون عمليات التسجيل والترخيص المفرطة في البيروقراطية إشارة للشركات على أن الحكومة المحلية لا ترحب بالمشاريع ونتيجة لذلك تبقى المنشآت في وضع غير منظم (انظر الموجز المتعلق بالمنشآت غير المنظمة).

● يمكن أن تكون عمليات التسجيل والترخيص المفرطة في البيروقراطية إشارة للشركات على أن الحكومة المحلية لا ترحب بالمشاريع ونتيجة لذلك تبقى المنشآت في وضع غير منظم

■ **قلة التوعية وسوء تقديم الخدمات.** قد تبسط السلطات المحلية نفوذها على أراض تشمل مناطق واسعة من القطاعات الريفية والزراعية. وليس من المفاجئ أن يكون تقديم الخدمات إلى المناطق النائية مكلفا ومعقدا وقد لا تميل السلطات المحلية كثيرا إلى استثمار الموارد الشحيحة في هذه المناطق. ومن ثم فإن الجهات الفاعلة في الأرياف، التي تشكل جزءا كبيرا من الاقتصاد غير المنظم ونسبة هامة من فقراء العالم، غالبا ما تكون معزولة جغرافيا وغير قادرة على الوصول إلى المعلومات والخدمات والموارد والمرافق التي من شأنها أن تدعم أنشطتها الاقتصادية. والسفر المكلف والطويل للعاملين لحسابهم الخاص الذين يعيشون في مناطق نائية في مجتمعات محلية ريفية قد يثني العديد منهم عن تسجيل منشآتهم أو البحث عن تدريب مهني أو غيره من أوجه دعم المشاريع. بيد أن تقديم الخدمات ليس سيئا في المناطق الريفية وحدها. فحتى في الأماكن غير المنظمة في المناطق الحضرية، قد يصعب الوصول إلى الدعم، بما فيه المعلومات عن الأسواق وخدمات تنمية المشاريع والتدريب وإدارة العمل بسبب توجيه هذه المؤسسات والخدمات لتلبية احتياجات الاقتصاد المنظم.

● تقديم الخدمات إلى المناطق النائية مكلف ومعقد، وقد لا تميل السلطات المحلية كثيرا إلى استثمار الموارد الشحيحة في هذه المناطق



بائعة شوارع تحت المطر، تشينغدو، الصين.

النهج الناشئة والممارسات الجيدة

- تعزيز الحوار الاجتماعي
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- بناء قدرات السلطات المحلية لدعم التنمية المحلية
- أوجه دعم التنمية المحلية لتعزيز العمالة
- الارتقاء بقاعدة المهارات المحلية
- دعم الاستثمارات الخارجية بما فيها المنهجيات كثيفة العمالة
- تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت
- تهيئة بيئة ملائمة للمنشآت على الصعيد المحلي
- تنمية البنى التحتية
- تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية

● ينشئ الحوار الاجتماعي الثلاثي على الصعيد المحلي بين العمال وأصحاب العمل والحكومة منبراً يتسنى من خلاله للفاعلين في الاقتصاد غير المنظم تنظيم آرائهم الجماعية لمناقشة قضايا تشمل قوانين العمل وحيازة الأراضي والإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة

في الحالات التي تمكنت فيها استراتيجيات التنمية المحلية من تخطي هذه العقبات وإعادة توجيه اهتمام سياساتها إلى الاقتصاد غير المنظم، خلف ذلك تأثيراً كبيراً على العمال والوحدات الاقتصادية وتسبب في حالات كثيرة في التقدم نحو السمة المنظمة. ورغم أن الابتكارات المناقشة أدناه تُعتبر مكثفة بذاتها، فإنها في الواقع جزء من استراتيجيات متكاملة وشاملة على الصعيد المحلي ومن ثم لديها تأثير أكبر بكثير من التدخلات القائمة بذاتها. وفي جميع الحالات، فإن الآلية الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المحلية هي دعم آليات الحوار الاجتماعي وإعطائها طابعاً مؤسسياً على الصعيد المحلي، ومن ثم المشاركة النشطة للفاعلين في الاقتصاد غير المنظم في التخطيط والتنفيذ.

■ **تعزيز الحوار الاجتماعي.** تقوم استراتيجيات التنمية المحلية على الحوار الاجتماعي. والحوار الاجتماعي الثلاثي على الصعيد المحلي بين العمال وأصحاب العمل والحكومة، شأنه شأن الحوار الاجتماعي الثلاثي على الصعيد الوطني، ينشئ منبراً يتسنى من خلاله للفاعلين في الاقتصاد غير المنظم تنظيم آرائهم الجماعية لمناقشة قضايا رئيسية تشمل قوانين العمل وحيازة الأراضي والإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة. ويقضي نجاح التنمية الاقتصادية المحلية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات العمال والمجتمع المدني. ولدى المجتمع بأسره مصلحة في أنواع الاستثمارات المنجزة فيه على الصعيد المحلي. وهكذا ستسهم مصالح مختلف الفئات وخبرتها في عملية التخطيط العامة. وتكون المبادرات المحلية في الحالات المثالية ديمقراطية بدرجة كبيرة وتشاركية وشاملة لجميع الفئات داخل المجتمع المحلي، لا سيما المستضعفين والمهمشين والأقليات. ولكن، كما أشير إليه في قسم التحديات، يواجه ضعف التنظيم داخل الاقتصاد غير المنظم خطر استئثار النخب بالمشايرع المجتمعية ويمكن أن يكرس الانقسامات والنزاعات الموجودة داخل أي مجتمع محلي. وتوجد سبل عديدة أدت إلى إضفاء طابع مؤسسي على المشاركة في التخطيط والتنفيذ.

- أنشأت بعض الحكومات مجالس محلية متعددة القطاعات تقدم توصيات إلى الهيئات التنفيذية والتشريعية المحلية بشأن تصميم برامج التنمية وإعطائها الأولوية، بما فيها البرامج المتعلقة بتعزيز الاقتصاد والعمالة، والصحة والتعليم، ومشاريع البنى التحتية. ففي غانا، استفاد «مشروع العمل اللائق والتنمية المحلية من خلال الحوار وبناء

الشراكات» من المكاسب الناتجة عن ١٠ مبادرات نُظمت على صعيد المقاطعات في تعزيز القطاع الزراعي والارتقاء بالمهارات واستحداث الوظائف للشباب والبنية التحتية كثيفة اليد العاملة ليبرهن لواقعي السياسات على الصعيد الوطني نجاح استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وقابليتها للتكرار.

- في إطار الهيئات التشريعية المحلية للأنظمة اللامركزية، يمكن لفئات المجتمع المحلي والقطاع الخاص أن تشارك في مناقشة الأحكام والقرارات المحلية المقترحة ومداولتها.
- في إطار الهيئات الإدارية، يمكن أن تتضمن فئات القطاع الخاص إلى مشاريع تعاونية أو مشتركة مع الحكومة المحلية لتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة، بما في ذلك تقديم خدمات أساسية معينة.

ويتوقف مدى فعالية استخدام هذه الآليات التشاركية على معرفة ما إذا كانت هذه الآليات المنوطة تنفذ فعلاً، وكذلك على مدى تعبئة وتنظيم فئات الاقتصاد غير المنظم والمجتمعات المحلية.

■ **الشراكات بين القطاعين العام والخاص.** يمكن أن تكون الشراكات بين المؤسسات العامة والخاصة عاملاً رئيسياً لتقديم الخدمات بفعالية. ففي كمبوديا، أضحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إدارة الوحدات الصحية المحلية حاسمة في تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة في القرى الفقيرة والنائية. وفي أوغندا، نقلت إدارة أحد الأسواق العامة من البلدية إلى ائتلاف إدارة مشتركة يتكون من عدد من أصحاب المصلحة يشمل البلدية التي تحدد معايير تقديم الخدمات ومجلساً محلياً يرصد جمع الإيرادات وتقديم الخدمات وشركة من القطاع الخاص تحصل المستحقات وتقدم الخدمات الأساسية مثل الإمداد بالماء والكهرباء والصرف الصحي وجمعية للباقة تسهر على أمن الباعة وتسوية النزاعات فيما بينهم. وأقيمت شراكات مماثلة في مجال جمع النفايات وتحسين البنى التحتية المجتمعية وتنظيف الشوارع في العديد من البلدان ولم تكن النتائج إيجابية على مستوى تقديم الخدمات فحسب، بل أيضاً على مستوى تعميق الحوار بين الحكومات والجمعيات المحلية. وينبغي إضفاء طابع مؤسسي على سبل المشاركة وإعطائها مصداقية أمام المجتمعات المحلية. ولتعزيز الإنصاف ومنع هيمنة أي جهة تفرد بالمصلحة، يجب أن تشمل هذه الشراكات الفئات المهمشة بطريقة مجدية.

تبين الممارسات الجيدة
المأخوذة من كمبوديا
وأوغندا أهمية الشراكات
بين القطاعين العام والخاص
لتعزيز تقديم الخدمات

وفي سري لانكا، ركز مشروع دخول النمو في العديد من المقاطعات على تهيئة بيئة أعمال ملائمة للمنشآت الصغرى والصغيرة. واعتمد المشروع بقوة على الحوار الاجتماعي بين القطاعات العامة والخاصة. وتلقت المؤسسات المحلية الدعم لتعزيز إدارة سوق العمل. ونتيجة لخطوط اتصال قوية بين أصحاب المصلحة، عزز مشروع دخول النمو إنتاجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية. وأنشئت منطيات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودُعمت بتدريب حوالي ٢٠٠٠ موظف محلي على ترخيص المنشآت وتسجيلها.

السبل التي يمكن أن تدعم بها أطر التنمية المحلية الانتقال إلى السمة المنظمة

استجابات التنمية المحلية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

التنمية الاقتصادية واستحداث العمالة

- تحسين سياسات الحكومة المحلية والحيز المالي للسماح بمزيد من الاستثمارات الخارجية عن طريق التعاقد من الباطن على صعيد المجتمع المحلي والاستعانة بخدمات الشركات المحلية للارتقاء بالأحياء الفقيرة وبناء الطرق وغير ذلك من مشاريع الأشغال العامة المحلية
- زيادة عدد مشاريع إنشاء وصيانة البنى التحتية كثيفة العمالة (بدلاً من المشاريع التي تعتمد على الآلات) لاستحداث الوظائف وإنشاء بنى تحتية داعمة اجتماعياً (مثل المدارس والمستشفيات) واقتصادياً (مثل الأسواق)
- تعزيز قدرات وفرص العمال غير المنظمين بتوسيع نطاق عمل المراكز المهنية المحلية ومكاتب التوظيف والمنظمات المجتمعية في مجال تقييم الطلب المهني وبناء القدرات ومطابقة الوظائف
- زيادة الروابط بين الشركات في الاقتصاد المنظم والاقتصاد غير المنظم لزيادة الفرص الاقتصادية أمام كلا مجموعتي الشركات
- تحديد مواطن قوة الاقتصاد المحلي وفرصه لمعرفة مدى أولوية مستويات الدعم اللازم لتنمية القدرات المحلية وتعزيز الشركات وإنشاء البنى التحتية وجلب الاستثمارات الخارجية.
- تعزيز إصلاح بيئة الأعمال على الصعيد المحلي
- فتح المجال للوصول إلى الموارد المنتجة، بما فيها التمويل والمعلومات عن الأسواق وخدمات تنمية الأعمال وفرص التدريب.

الحماية الاجتماعية

- إنشاء أطر للتنمية المحلية وخطط استراتيجيات العمل على صعيد البلديات والقرى لترجمة المبادرات الوطنية (مثل السلامة والصحة المهنتين والقضاء على عمل الأطفال وضمان حماية الأمومة) إلى عناصر يمكن أن تفعلها الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني
- العمل مع الوكالات المتخصصة (مثل الوكالات الحكومية والوكالات المانحة) لتقديم إرشادات تقنية لإنشاء مبادرات بشأن الحماية الاجتماعية والأمن على الصعيد المحلي (مثل ضمانات العمالة) تشمل الاقتصاد غير المنظم
- الدفاع على الصعيد المحلي لدى أصحاب العمل عن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاستثمار في معايير السلامة والصحة المهنتين للعمال
- إدماج قضايا شاملة لعدة قطاعات (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمل الأطفال والبيئة) في أنشطة التنمية الاقتصادية المحلية

الحوار الاجتماعي والحقوق

- تحسين اساق السياسات بين الحكومات الوطنية والمحلية من خلال أطر التنمية المحلية
- تعزيز التنظيم وإبداء الرأي (مثلاً من خلال جمعيات الأعمال والتعاونيات والنقابات) وإنشاء منابر للحوار الاجتماعي (مثلاً مننديات وشبكات التنمية الاقتصادية المحلية) للتوصل إلى توافق الآراء والتخطيط الديمقراطي
- تعزيز قدرة المنظمات المجتمعية على تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في التخطيط التشاركي والتنسيق مع السلطات المحلية في إدارة المشاريع المحلية
- تحسين نوعية المنتديات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة استجابة وفعالية المؤسسات العامة والقطاع الخاص في تنفيذ المبادرات على الصعيد المحلي
- دعم وتعزيز أنشطة التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين لتحديد الأنشطة ذات الأولوية والحد من الجهود الزائدة وزيادة عائدات الموارد الإنمائية الشحيحة إلى أقصى حد
- إدماج النساء والأقليات والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المهمشة في عملية المشاركة
- كفالة الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والقضاء على العمل الجبري والقضاء على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة

■ بناء قدرات السلطات المحلية لدعم التنمية المحلية. يمكن تصنيف تدابير

- السياسات الأساسية التي تعزز التنمية الاقتصادية والعمالة على الصعيد المحلي إلى ما يلي:
- التدابير التي تحسن القدرة التنافسية وتحفز الطلب على الاستثمار والعمالة،
- التدابير التي تعزز عرض العمالة من خلال الاستثمارات الاجتماعية والاستهلاك،
- المؤسسات التي توفق بين العرض والطلب أو، عندما لا تقوم بذلك، تعالج أوجه قصور الأسواق أو إخفاقاتها.

وكان دور الحكومات المحلية ينحصر غالباً في إدارة الخدمات العامة وتنظيم الأنشطة التجارية. وتدعم المؤسسات الموجودة عادة على الصعيد المحلي تنظيم المنشآت (أي مكتب تسجيل وترخيص الأعمال) والتخطيط المادي (أي مكاتب التخطيط والهندسة). وفي بعض البلدان التي طبقت فيها اللامركزية، حُوّلت المهام التي كانت تؤديها عادة الوزارات المختصة فقط إلى الحكومة على صعيد الأقاليم والبلديات أو أصبحت مشتركة معها على الأقل، ما يعكس تزايد الولاية والمسؤولية على الصعيد المحلي. والعديد من هذه الأدوار جديدة على الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة. ومن الأمثلة ذات الصلة بالاقتصاد غير المنظم ما يلي:

- التجارة والصناعة - تعزيز المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والصلات بالأسواق والخدمات اللوجستية التجارية المقدمة إلى المنتجين في إطار سلاسل القيم،
- تعزيز وحماية اليد العاملة - جمع المعلومات المتعلقة بسوق العمل والوساطة في النزاعات بين المتعاقدين وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي والتوظيف،
- السلامة والصحة المهنيّتان - تقديم المعلومات والخدمات بشأن الصحة المهنية،
- التعليم - التدريب المهني، الذي يوائم المناهج الدراسية مع الأولويات الصناعية،
- التدريب الزراعي - تعزيز تقنيات ومعدات إنتاج فعالة ومأمونة بين صغار المزارعين من ملاك الأراضي.

مراحل التنمية الاقتصادية المحلية

غالباً ما تقوم استراتيجيات التنمية المحلية، بما فيها المنهجيات المتصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية، على العمليات المتدرجة الوارد وصفها أدناه. وتكتسي هذه العمليات أهمية خاصة لتنفيذ المشاريع ولكنها ذات صلة بالعمل الأساسي للسلطات المحلية.

- جمع البيانات الأولية، والتحليل الإقليمي الأولي، والتشخيص الإقليمي المفصل. التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع الخريطة المؤسسية للقطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتقييم قوة الاقتصاد المحلي ومواطن ضعفه وفرصه وتحدياته. ويكون التركيز على إعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتحديد القطاعات عالية النمو ومرتفعة العمالة. واستناداً إلى التحليل الأولي، سيعبئ أصحاب المصلحة الرئيسيون شريحة أوسع من المجتمع المحلي للمشاركة في عمليات صنع القرار والتنفيذ.
- إنشاء منتديات وشبكات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي أو تعزيزها. يزود إنشاء و/أو تعزيز المنتديات والشبكات الحكومة والشركاء الاجتماعيين بمنبر لإثارة الشواغل وتقاسم المعارف وتنسيق الأنشطة والإسهام في التخطيط العام وتنفيذ التدخلات المحلية. ويمثل المنتدى وسيلة يمكن من خلالها للأطر الوطنية واستراتيجية النمو والشراكات أن تحقق اتساق السياسات مع الشركاء دون الوطنيين.

- تصميم استراتيجيات محلية وخطة عمل متكاملتين. يضع أصحاب المصلحة المحليون خططاً استراتيجية على المدين المتوسط والطويل لتحديد الرؤية والأهداف والإجراءات لأصحاب المصلحة. وينبغي أن تكون المنتديات والشبكات المحلية شركاء نشطين في وضع الخطة وتنفيذها. وسيعزز وجود ملكية محلية قوية استدامة أنشطة المبادرة.

- الرصد وعمليات التقييم. يسمح وجود حلقة تقييم قوية بين المستفيدين في الميدان والمنفذين بإجراء تصويبات للأنشطة في منتصف فترة تنفيذها وإدماج الدروس المستخلصة في مبادرات جديدة. وسيستخدم تقاسم المعارف المكتسبة من نجاح المبادرات والدروس المستخلصة في تكرار أنشطة المبادرة في مناطق أخرى.

■ **أوجه دعم التنمية المحلية لتعزيز العمالة.** إذا توفرت للسلطات المحلية ومنظمات القطاع الخاص الموارد المالية والبشرية المناسبة، فإنها تملك الوسائل اللازمة للعمل بنشاط على تقوية دعم مشاريعها لزيادة الفرص أمام الجهات الفاعلة والوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم. ويمكن لأي بلدة أن تنمي قوتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية بالاستثمار في رأسمالها البشري وبنيتها التحتية المادية وغير ذلك من أوجه دعم المشاريع. والغرض من التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي هو تسهيل المعاملات بين السوق والمجتمع المحلي. ومن شأن زيادة الإدارة المحلية والحوار الاجتماعي والدعوة أن تزيد من قدرة السلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين على الاستجابة لطلبات المجتمع المحلي على الخدمات الاجتماعية وكذلك طلبات سوق العمل.

وهناك مجال واسع جداً لكي تدعم السلطات المحلية المنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيناقش ذلك في المجالات التالية: تعزيز القدرات والمهارات؛ تشجيع الاستثمار الخارجي، بما في ذلك العطاءات المحلية والمنهجيات كثيفة العمالة؛ تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت؛ تهيئة بيئة ملائمة لتسجيل المنشآت؛ تطوير دعم البنى التحتية. وتنشئ هذه المجالات معاً مجموعة شاملة من أوجه دعم المشاريع التي يمكن أن تحسن بشكل كبير آفاق دعم الانتقال إلى السمة المنظمة.

■ **الارتقاء بقاعدة المهارات المحلية.** يمثل العاملون لحسابهم الخاص حوالي ٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في العالم، و٥١،٤ في المائة في جنوب آسيا، و٢٥،٥ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع كون العاملين لحسابهم الخاص يمثلون نسبة مئوية هامة من القوى العاملة فإن التدريب على إدارة الأعمال والمبادئ الأساسية للمحاسبة أمر حاسم لبناء قدرات أصحاب المشاريع لتحسين العمليات الجارية والتخطيط للنمو في المستقبل والاستعداد للأحداث غير المتوقعة (مثل المرض والأعراس والأزمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية). ويمكن تحقيق الارتقاء بالعمالة بتعزيز مهارات العمال، ما يؤدي إلى زيادة فرص العمالة المتاحة لهم. ويمكن للحكومة المحلية والمجتمع المحلي أن يصمما تدخلات دون قطاعية بتحديد ودعم مزايا خاصة بالموقع يمكن أن تزودهما بوسيلة لتوليد العمالة والدخل للعمال المحليين. ويملي طلب السوق في نهاية المطاف أنواع التدريب التي يجب تخصيص اعتمادات لها. ومن شأن استراتيجيات التنمية المحلية القائمة على تعزيز المهارات والقدرات أن تعطي لإقليم محلي أفضلية كبيرة في التنافسية وجلب الاستثمار بدلاً من الاعتماد على الأجور المتدنية كمزية تنافسية. والمناطق

● من شأن استراتيجيات التنمية المحلية القائمة على تعزيز المهارات والقدرات أن تعطي لإقليم محلي أفضلية كبيرة في التنافسية وجلب الاستثمار بدلاً من الاعتماد على الأجور المتدنية كمزية تنافسية

التي تعتمد كثيراً على انخفاض تكلفة اليد العاملة لاستقطاب الشركات توجد في حلقة تنافسية مفرغة مع المناطق الأخرى التي تخفض كذلك تكاليف اليد العاملة. والنتيجة هي كساد عام للأجور في جميع المناطق.

وتسفر وجهة النظر الموجهة نحو التكلفة والداعية إلى تخفيض الأجور وتخفيف نظم حماية اليد العاملة عن نتيجة سلبية تتمثل في خفض إنتاجية اليد العاملة وتقويض الأساس الحقيقي للميزة التنافسية: المهارات والتعليم والصحة وفرص التدريب. وهي تؤدي أيضاً إلى انخفاض في «توازن المهارات» في المدن حيث يقابل ما ينتج عن ذلك من طلب على يد عاملة منخفضة الإنتاجية عرض مهارات متدنية المستوى وموارد بشرية مهدورة و«نقص» في اليد العاملة. وهذا النهج غير قابل للاستدامة ومضر بالنمو الاقتصادي المستدام وعالي الجودة. وفي الواقع، يتمثل التدبير الرئيسي لبناء قاعدة فعالة لرأس المال البشري في تعزيز رأس المال البشري والحفاظ عليه.

ويمكن أن تتعاون السلطات المحلية مع منظمات العمال وأصحاب العمل في تحديد الوظائف المطلوبة. ولا يؤدي توفير العرض دون وجود طلب إلى توليد العمالة. وترى إدارة الحكومات المحلية أن التدريب على المهارات في إدارة التنمية ومخاطر الأزمات يمكن أن تحسن قدرة الإداريين على تصميم مشاريع محلية معدة بطريقة تستجيب للمتطلبات المحلية وتنفيذ هذه المشاريع والاستفادة منها على نحو أمثل. ويركز مشروع منظمة العمل الدولية «فرص العمل للشابات والشبان» على بناء المهارات واستحداث العمالة للشباب. ويهدف مشروع فرص العمل للشابات والشبان، في جملة أمور أخرى، إلى إنعاش الشبكة الإندونيسية لعمالة الشباب لتمكين الخريجين الجدد من الاستفادة من خدمات مطابقة الوظائف ومساعدة منظمي المشاريع والتعليم المستمر.

ولا تكمن المشكلة دائماً في عرض العمال أو تدريبهم. فانعدام فرص العمالة لخريجي التدريب المهني يفضي إلى البطالة أو البطالة الجزئية. ونتيجة لذلك، يجب أن يستوعب الاقتصاد غير المنظم فائض عرض اليد العاملة. ويمكن أن تكون الحكومة المحلية والقطاع الخاص جزءاً من مبادرة واسعة من أجل تحقيق توافق أفضل بين العرض والطلب، بما في ذلك دعم مطابقة الوظائف والتلمذة الصناعية وغير ذلك من أشكال فرص ما بعد التدريب.

ويجب أن يكون لدى واضعي السياسات المحلية فهم جيد لأنواع المهارات المتاحة والمطلوبة من الصناعات المحلية. ويقتضي التنبؤ الدقيق بالصناعات الواعدة ومهارات العمل المرغوب فيها اللازمة لتقوية الصناعات معلومات جيدة عن سوق العمل. ويتطلب تحديد الفرص الاقتصادية وفرص العمالة معلومات عن الصناعات وسوق العمل. ويجب أن تخضع البيانات، غير المتاحة أو غير الكاملة في معظم الأحيان، لتحليل صحيح وأن تتحول إلى أدوات ملموسة للتدريب والتعليم والبحث والدعم الصناعي.

● على السلطات المحلية أن تتعاون مع منظمات العمال وأصحاب العمل في تحديد الوظائف المطلوبة. ولا يؤدي توفير العرض دون وجود طلب إلى توليد العمالة

تحسين مهارات اليد العاملة برنامج التدريب المهني على صعيد بلدية شنغهاي

من الأمثلة التي تبين كيف يمكن توجيه السياسات نحو توريد المواهب واليد العاملة لتلبية الاحتياجات الصناعية الناشئة مبادرات الحكومة على صعيد بلدية شنغهاي لإدماج العمال غير المنظمين في الاقتصاد المحلي الأوسع نطاقاً. ففي عام ٢٠٠٤، حددت الحكومة على صعيد البلدية عشر أولويات ينبغي معالجتها. وتشتمل هذه الأولويات، في جملة أمور أخرى، على اجتذاب المهاجرين الصينيين العائدين من ذوي المهارات العالية وتقديم تدريب متخصص إلى ذوي المهارات العالية من مديري وأخصائيين علميين ومهندسين وسياسيين وموظفين حكوميين؛ كما تشتمل على برامج أوسع نطاقاً لتحسين مهارات القوى العاملة في شنغهاي. وفي عام ٢٠٠٦، خفضت قائمة الأولويات العشر إلى خمس أولويات مع إعطاء الأولوية الرئيسية لتدريب العمال المهاجرين وفائض اليد العاملة الريفية في شنغهاي. والجدير بالملاحظة أن التدريب يقدم حالياً على أساس قائمة تستعرض سنوياً، هي «قائمة تنمية المواهب» التي تعطي الأولوية للمهارات التي يطلبها أصحاب العمل. وبفضل إنشاء مرصد شنغهاي لجمع المعلومات المتعلقة بالتدريب، يمكن لمراكز التدريب في المنطقة أن تعزز المهارات المطلوبة وتقدم بعد ذلك عرضاً أنسب لتلبية طلب السوق من اليد العاملة.

■ دعم الاستثمارات الخارجية بما فيها المنهجيات كثيفة العمالة. تشجع زيادة

الاستقلالية المالية على الصعيد المحلي زيادة الاستثمار الخارجي وتحد من تسرب الاستثمار لأن بإمكانها دعم المنشآت المحلية التي تعرض ما يحتاجه الطلب المحلي. ويمثل التعاقد من الباطن على صعيد المجتمع المحلي جزءاً هاماً من الاستراتيجيات كثيفة اليد العاملة الرامية إلى دعم التنمية المحلية. ويوظف مشروع منظمة العمل الدولية في نيبال «استحداث العمالة وبناء السلام من خلال التنمية الاقتصادية المحلية» استثماراً هائلاً في البناء وصيانة الطرق وقتوات الري في الأرياف. وتستحدث عمالة قصيرة الأمد للأسر المعيشية الفقيرة من خلال المنهجيات كثيفة اليد العاملة. ولا يمكن أن تكون الأصول اللازمة للمجتمع المحلي ناتجة عن الآثار المضاعفة لتوليد العمالة فحسب، بل أيضاً عن إرساء البنى التحتية، والأصول المادية للمجتمع المحلي التي تسمح بتدفق المحاصيل الزراعية وغيرها من السلع إلى السوق المحلية، وتحسين وصول سكان الأرياف إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وعندما تنتقي الجهات المانحة والشركات عطاءات من الشركات المحلية أو تشارك في تعاقد من الباطن على صعيد المجتمع المحلي، فإن الاقتصاد المحلي يشهد ارتفاعاً في العمالة والأجور التي تتفق محلياً وتنشط الاقتصاد المحلي.

وتستخدم أيضاً عمليات إنشاء البنى التحتية كثيفة العمالة وصيانتها كآلية لضخ السيولة في الاقتصادات الضعيفة واستحداث وظائف مؤقتة للأسر المعيشية المستضعفة. وأنشأت المؤسسة الدولية للإسكان التعاوني في شمال دارفور أنشطة النقد مقابل العمل لإصلاح الطرق الريفية. وتزود النقود التي يكسبها الأفراد المجتمع المحلي برأس مال أولي يساعده على مزاولة أنشطة تجارية وزراعية صغيرة وأنشطة اقتصادية أخرى.

وتحظى السلطات المحلية باستقلالية متزايدة في الميزانية وتملك الوسائل اللازمة لضمان دمج المشتريات العامة في المجتمعات المحلية. فالقرارات التي تتخذها بشأن انتقاء العطاءات العامة المتعلقة بالبنى التحتية لها تأثير كبير على العمالة المحلية. ويمكن لمجالس المدن أن تختار شركات كثيفة اليد العاملة ومحلية بدلاً من شركات كثيفة المعدات وغير محلية. والنتيجة هي أن البنى التحتية كثيفة اليد العاملة تستحدث مزيداً من فرص العمل وأن توظيف الشركات المحلية يمكن من إبقاء حجم أكبر من الاستثمارات داخل المجتمع المحلي. بيد أن الحكومة المركزية تفرض على الحكومات المحلية قواعد تقييدية في بعض الأحيان. ويمكن للشروط البيروقراطية وودائع الضمان وغيرها من اللوائح أن تجعل عملية الحصول على العطاءات أمراً صعباً بالنسبة للشركات المحلية الصغيرة في الاقتصاد غير المنظم. وينبغي أن تكون الحكومة المحلية قادرة على التفاوض مع الحكومة المركزية للضغط من أجل تخفيض المشتريات المحلية.

تخلف تدابير تنمية البنى التحتية كثيفة العمالة من قبيل تلك المتخذة في نيبال آثاراً مضاعفة بتوليد العمالة المحلية وبناء أصول المجتمع المحلي

في شمال دارفور، أضحت صيانة البنى التحتية كثيفة اليد العاملة آلية هامة من آليات ضخ السيولة في الاقتصادات المحلية الضعيفة

تتمية البنى التحتية لحكومات البلديات عن طريق العطاءات المحلية : البنى التحتية كثيفة العمالة في مقاطعة لمبوبو، جنوب أفريقيا

تعاونت حكومة مقاطعة لمبوبو في جنوب أفريقيا، في إطار برنامج غوندو لاشو، مع بلديات محلية لتنفيذ وتحديد مشاريع البنى التحتية الريفية. ويهدف البرنامج إلى استخدام الموارد المحلية بدلا من اللجوء إلى هيئة للأشغال العامة أو هيئة للطرق تابعة للحكومة المركزية من أجل شق الطرق وبناء الجسور. ونتيجة لذلك، تم التعاقد مع ٢٤ منشأة محلية لتشييد الطرق والجسور وغيرها من البنى التحتية ذات الصلة. وبعد انتهاء العملية، أصبحت المنشآت المحلية محنكة في عمليات العطاءات العامة وقادرة على حشد عقود إضافية، مما أدى إلى زيادة العمالة المحلية. وبلغ البرنامج غايته بالعمل مع حكومة البلدية والمنشآت المحلية لتشييد بنية تحتية مؤاتية للأعمال وهو يستحدث في الوقت نفسه وظائف محلية وينشط الاقتصاد المحلي. وأدت حكومة البلدية المذكورة دورا حاسما لأنها كانت تملك القدرات الإدارية والمعارف المحلية لإشراك منشآت صغيرة من القطاعين المنظم وغير المنظم في المنطقة المجاورة أكثر من حكومة المقاطعة أو الحكومة المركزية التي كانت ستتعاقد مع شركة كبيرة لتنمية البنى التحتية.

المصدر: Kuiper, M, van der Rees, K. 2003. "Growing out of Poverty: How employment promotion improves the life of the poor". SEED Working Paper 74. ILO: Geneva

■ **تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت.** من السبل التي من شأنها أن تعزز القدرة التنافسية لأي إقليم من الأقاليم الارتقاء بسلاسل القيم وإنشاء التكتلات. ومن خلال زيادة تكامل شبكة العلاقات على شكل صلات بالأسواق والمشتريين والموردين (أي سلاسل القيم) والتكتلات التجارية، يمكن تحسين الفعالية في إيجاد المنتجات والخدمات وفتح الأسواق التي لم تستغل من قبل، كما يمكن الابتكار في صنع المنتجات. ويساعد الارتقاء بسلاسل القيم على تدارك أوجه عدم الكفاءة في الإنتاج (أي ارتفاع التكلفة وانخفاض الإنتاج) بسبب القيود المفروضة على عمليات الإنتاج أو الموردين التجاريين. ويتمحور إنشاء التكتلات حول تجمع المنشآت التي يكمل بعضها بعضا (أي المنشآت في إطار سلسلة إنتاج معينة) والمنشآت التي ينافس بعضها بعضا (أي المنشآت التي تنتمي إلى نفس القطاع الصناعي).

ويسمح وجود شبكة كثيفة من المنشآت في مواقع متقاربة جغرافياً للمنشآت بتخفيض تكاليف المعاملات وتحسين تلبية الطلب، كما يسمح بتطوير منتجات أو خدمات جديدة. ويمكن إنشاء شبكة للصلات وتحسين التنسيق الشركات الصغيرة في الاقتصادين المنظم وغير المنظم بتحقيق مزايا تجارية كبيرة في مجالات مثل الشراء بالجملة وتقاسم تكاليف الخدمات اللوجيستية. وشارك مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا المعنون «مشروع منغوليا: الائتمان بالغ الصغر وتنظيم المشاريع» في إنشاء سلاسل القيم والتكتلات للتصدي للتحديات التي يواجهها نمو المشاريع في المناطق الريفية النائية جدا. وأسفر وجود الأوراش في موقع واحد وتقاسم تكاليف خدمات النقل وإحكام الإدماج في سلاسل القيم عن جعل المنتجات الريفية منافسة أكثر فأكثر للواردات الأجنبية والسلع المصنوعة في العاصمة.

يستخدم في منغوليا إنشاء سلاسل القيم والتكتلات للتصدي للتحديات التي يواجهها نمو المشاريع في المناطق النائية والأرياف

■ **تهيئة بيئة ملائمة للمنشآت على الصعيد المحلي.** عملية ترخيص المشاريع التي تعمل بشكل جيد عملية شفافة سواء من حيث الرسوم اللازمة أو الخدمات التي ستتاح لمقدم الطلب بعد التسجيل. ويضمن نظام مبسط لتسجيل وترخيص المشاريع مزايا عديدة، فيمكنه:

- أن يزيد من إيرادات الضرائب المحلية للحكومة، ما يعزز الاحتياطات المحلية لتعزيز البيئة المحلية المؤاتية للأعمال
- أن يستحدث فرصا للتعاقد من الباطن مع زبائن كبار في القطاع المنظم والحكومة
- أن يحد من قابلية التأثر بالفساد ويمكن المنشآت من الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية

في الفلبين، تشمل إجراءات التسجيل المبسطة إنشاء شبائيك موحدة والحوسبة والمعلومات المتعلقة بالشبكات وإقامة شراكات مع القطاع الخاص وكذلك وضع استراتيجيات للتعليم

- أن ينشئ قائمة محلية من المنشآت من أجل تنسيق أفضل لتنمية وتعزيز القطاعات الفرعية التابعة للحكومة أو الجهات المانحة أو المجتمع المدني (مثل التسويق واستحداث العلامات التجارية وشبكات المشتريات)
- أن يزيد من فرص وصول المنشآت إلى الخدمات المالية ويخفض في الوقت نفسه تكلفة الائتمان بزيادة عدد الزبائن والدائنين.

وفي دراسة أجريت على ١٦ وحدة حكومية محلية في الفلبين بسّطت نظم تسجيل المنشآت المحلية، تم تحديد ستة أنواع من الممارسات الجيدة. وتتمثل إحداها في تحسين عملية التسجيل من خلال الحد من عدد الخطوات والتوقعات اللازمة لتسجيل المنشآت وتجديد تسجيلها. وشملت الممارسات الجيدة الأخرى التي تم تحديدها إنشاء شبك موحد للمنشآت؛ الحوسبة والمعلومات المتعلقة بالشبكات؛ إقامة شراكات مع القطاع الخاص؛ وضع استراتيجيات ابتكارية للإعلام والتعليم والاتصال؛ التماس تعقيبات من الزبائن.

استفاد عدد من المدن الآسيوية من الإمكانيات المنتجة التي يتيحها دعم البنى التحتية وتخصيص الحيز المكاني لأصحاب المشاريع المحليين

■ **تنمية البنى التحتية.** من شأن إنشاء البنى التحتية أن يعزز قدرة المنشآت على العمل في الإنتاج المادي للسلع والخدمات وتبادلها في الأسواق. فالطرق والسكك الحديدية والمرافق العامة تمكن من نقل المنتجات والخدمات ويمكنها أن تصل المجتمعات المحلية المعزولة بالأسواق العالمية. وعندئذ يُتاح للمجتمعات المحلية مزيد من الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية (مثل المستشفيات والمدارس ومراكز التدريب المهني). ومن شأن تنمية البنى التحتية التي تستهدف الفاعلين في الاقتصاد غير المنظم أن تحسن إنتاجيتهم ومداخيلهم إلى حد كبير. ويمكن لإنشاء أماكن مادية للتجارة والبيع في الشوارع مثلاً أن يمكن أصحاب المشاريع من الحصول على موقع ثابت لممارسة أنشطتهم الاقتصادية وتسهيل الوصول في الوقت نفسه إلى مجموعة من الخدمات، بما فيها الأمن والمرافق العامة والتمويل والمعلومات. واستفاد عدد من المدن الآسيوية مثل بانكوك وتشيانغ مي وسنغافورة من الإمكانيات المنتجة التي يتيحها دعم البنى التحتية وتخصيص الحيز المكاني لأصحاب المشاريع المحليين. ويمكن ملاحظة التأثيرات الناتجة عن ذلك في الأسواق المحلية المفعمة بالحياة التي توفر للمجتمعات المحلية وغيرها السلع والخدمات التي هي في أمس الحاجة إليها.

أوجه الدعم المتكامل المقدم للاقتصاد غير المنظم على الصعيد المحلي

مجلس منطقة دوربان الحضرية الكبرى، جنوب أفريقيا

مجلس منطقة دوربان الحضرية الكبرى مثال عن تقديم أوجه دعم تمكيني متكامل جداً إلى المنشآت والعمال في الاقتصاد غير المنظم. فالاعتراف بأن الاقتصاد غير المنظم يتضمن نسبة كبيرة من مجموع المخرجات الاقتصادية للمدينة ويوظف نسبة هائلة من الفقراء والمستضعفين دفع المدينة إلى إعادة النظر في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم. ونتيجة لذلك، اعتمدت بلدية إيتيكويني التي تشمل مدينة دوربان سياسة اقتصادية للقطاع غير المنظم في عام ٢٠٠٠ بهدف ضم المنظمات التجارية في القطاع غير المنظم وتلبية احتياجات الاقتصاد غير المنظم.

واعترف المجلس بأن الاقتصاد غير المنظم، شأنه شأن الاقتصاد المنظم، يتطلب الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية. وتعاونت المدينة مع العاملين في الاقتصاد غير المنظم للارتقاء بالبنى التحتية المحلية وتعزيز تنمية المشاريع وخدمات التمويل بالغ الصغر وتحسين نظام ترخيص المنشآت. ومن خلال مبادرات المجلس المتعلقة بالبنى التحتية، أصبح لدى العاملين في الاقتصاد غير المنظم أماكن عمل أفضل وفرص أكثر للوصول إلى الأسواق. وقد حسّنت نتائج الارتقاء بالمهارات إنتاجية الشركات والسلامة والصحة المهنية للعمال. علاوة على ذلك، يعكف المجلس على زيادة سعة وعمق تنمية المشاريع وخدمات التمويل بالغ الصغر بتعزيز الصلات بين مقدمي الخدمات لكي يقدم مجموعة شاملة من التدريب المهني والتدريب على الأعمال، والمساعدة التقنية، ووصول الشركات إلى التمويل. وفي مجال ترخيص المنشآت، يعكف مجلس منطقة دوربان الحضرية الكبرى على تبسيط عملية الترخيص وتوحيدها واعتماد حوافز مثل تقديم التدريب المهني وتخفيض تعريفات المرافق العامة لمنشآت القطاع غير المنظم. علاوة على ذلك، عمل المجلس من أجل تنمية قدرات المنظمات في الاقتصاد غير المنظم لزيادة الدعوة على صعيد المجتمع المحلي وزيادة الاستدامة بضمان أن المستفيدين كانوا حقاً بحاجة إلى الخدمات التي قدمها المجلس. غير أن الانتكاسات السياسية الأخيرة أشارت إلى أهمية مواصلة الالتزام بالحوار الاجتماعي ومشاركة الفاعلين المحليين في التخطيط ووضع السياسات.

المصدر:

ILO 2007, Decent work and the transition to formalization: Recent Trends, Policy Debates and Good Practices, ILO Geneva

الأرجنتين: التنمية الاقتصادية المحلية في مواجهة الأزمة المالية السابقة

في أعقاب الأزمة المالية لعام ٢٠٠١، دعمت منظمة العمل الدولية الفاعلين المحليين لتصميم استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية وتنفيذها. وشملت الأولويات المحددة: تعزيز إدارات التوظيف العامة، وإنشاء مرصد لسوق العمل، وتحديد قطاعات النمو، وتعزيز الوصول إلى التدريب، وبناء قدرات الوزارات والسلطات المحلية. وأنشئ أكثر من ١٧٠ إدارة توظيف عام على صعيد البلديات وعززت من خلال التدريب. وأبرمت اتفاقات لاستحداث الوظائف على الصعيد المحلي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتم تدريب أكثر من ٤٠٠٠ من الموظفين المحليين وأصحاب المصلحة على منهجيات التنمية الاقتصادية المحلية في حين استفاد من التدريب أكثر من ٦٠٠٠ عامل، معظمهم من الاقتصاد غير المنظم، وحصلوا على مهارات معتمدة.

وكشف تقييم المشروع أن للبلديات دوراً حاسماً في تنفيذ سياسات العمالة، لا سيما عندما تستهدف فئات أكثر استضعافاً في المجتمع المحلي. وشدد التقييم أيضاً على الدور الرئيسي الذي يؤديه الحوار الاجتماعي في نجاح التخطيط والتنفيذ.

المصدر: التقرير النهائي لبرنامج دعم إنعاش سوق العمل في الأرجنتين (AREA)، مكتب العمل الدولي ٢٠٠٨

■ **تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية.** توجد ثغرات لا يستهان بها في تغطية الحماية الاجتماعية المقدمة إلى العاملين في الاقتصاد غير المنظم، ويعزى ذلك إلى أسباب متنوعة (انظر الموجز المتعلق بالحماية الاجتماعية). وتضطلع الحكومات المحلية بدور أقل بروزاً في توفير الحماية الاجتماعية بالمقارنة مع المهام الأخرى. غير أن الحكومات المحلية في بعض البلدان بدأت تتمتع بسلطات تسمح لها بمعالجة مسألة تعزيز الصحة وتوفير الحماية الاجتماعية لقواها العاملة. وتحفز هذه الولاية الحكومات المحلية على البحث عن سبل لتمويل الخدمات الصحية وتدفعها إلى النظر في برامج التأمين الصحي وتنفيذها. ويزود وجود نظم وطنية للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الحكومات المحلية بألية لتوفير الحماية الاجتماعية. وتخفف القدرة على تقاسم المخاطر وجمع اشتراكات أكبر من كلفة التأمين مما يجعل المستفيدين أقل قابلية للتأثر بالصدمات. وفي الوقت نفسه، تساعد مشاركة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين على توسيع نطاق تغطية النظم الوطنية ليشمل العاملين في الأماكن النائية والأماكن التي يصعب الوصول إليها، بمن فيهم العمال غير المنظمين الذين ليس لهم عناوين واضحة.

وتشمل آليات الحماية الاجتماعية مجموعة واسعة من الأدوات مثل نظم ضمان العمالة. ونظام ضمان العمالة هو أداة لتحقيق استقرار الدخل الهدف منها ضمان أجر الكفاف، وصُممت نظم ضمان العمالة كمبادرات التخفيف من حدة الفقر وكدعم مؤقت للدخل في إطار عملية إنعاش الاقتصاد بعد الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات وفترات الجفاف) أو الأزمات التي يسببها الإنسان (مثل النزاعات والمضاربات في السلع الأساسية والصدمات الاقتصادية). وغالباً ما تنطوي هذه النظم على مشاريع أشغال عامة كثيفة العمالة تهدف إلى استحداث فرص عمل مؤقت وإنشاء بنى تحتية من شأنها تحسين البيئة الاجتماعية (مثل المدارس والمستشفيات) وبيئة الأعمال (أي بناء الطرق وقنوات الري). ولما كان هذا العمل كثيف اليد العاملة ولا ينافس قطاعات الإنتاج (أي أن الأجور في نظم ضمان العمالة لا تنافس عمالة القطاع الخاص ذات التعويضات العالية والإنتاجية المرتفعة)، فإن هناك عملية اختيار ذاتي حيث يختار القيام بهذا العمل المستفيدون الأشد فقراً والأكثر حرماناً الذين تقل خيارات عملهم أو تنعدم (انظر الموجز المتعلق بالضمان الاجتماعي).



أصحاب دكاكين في سوق في حي خان الخليلي، مصر.



سوق غوتي التقليدي، النيجر.

يقدم هذا القسم قائمة بالموارد التي تمكّن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. ويمكن الاطلاع من هنا على تفاصيل الممارسات الجيدة الواردة سابقاً. ويتضمن هذا القسم الصكوك الدولية واستنتاجات مؤتمرات العمل الدولي والمنشورات والأدوات التدريبية ذات الصلة. وترد لاحقاً قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون هناك بعض التداخل بين القائمتين.

المنشورات ذات الصلة

Boschma, R.A. .2005. Proximity and innovation: a critical assessment, Regional Studies, 39: pp. 61-74

Cheshire P. and Gordon, I. 1996. 'Territorial competition and the predictability of collective (in) action', International Journal of Urban and Regional research, 20, 383-399.

Gallart , MA Skills, Productivity and Employment Growth The case of Latin America. EMP/ SKILLS Working Paper No. 7, Geneva, 2008.

<http://www2.ilo.org/public/english/region/ampro/cinterfor/publ/gallart3/pdf/gallart.pdf>

Howell.J. Good Practice Study in Shanghai on Employment Services for the Informal Economy. ILO Geneva, 2002.

http://www.ilo.org/dyn/infoecon/iebrowse.page?p_lang=en&p_ieresource_id=29

ILO 2001, The Role of Cooperatives and other Self-Help Organizations in Crisis Resolution and Socio-Economic Recovery. ILO Geneva.

ILO 2004 Cities at Work: Employment promotion to fight urban poverty. ILO Geneva. 2004.

http://www.ilo.org/public/english/employment/recon/eiip/download/cities_at_work.pdf

ILO 2007 Decent work and the transition to formalization: Recent Trends, Policy Debates and Good Practices, ILO Geneva

http://www.ilo.org/emppolicy/events/WCMS_125519/lang--en/index.htm

ILO 2007, The Informal Economy, Governing Body, 298th session Geneva, Mar 2007 GB.298/ ESP/4, Committee on Employment and Social Policy

<http://www.oit.org/public/english/standards/relm/gb/docs/gb298/pdf/esp-4.pdf>

Onalan, F. and Rychly L. 2007. Dialogue at the local level in Europe: Comparison of case studies. ILO: Geneva

<http://www.ilo.org/public/english/region/eurpro/ankara/areas/dialoguconf/Dialogue.pdf>

Pike A., A. Rodriguez-Pose and J. Tomaney. 2006. Local and regional development. London: Routledge.

Porter, M.E. (1990) The Competitive Advantage of Nations. The Free Press, Part I, partic. Chs. 1 and 4.

Sassen, Saskia. 1997. Informalization in advanced market economies. ISSUES IN DEVELOPMENT Discussion Paper 20. ILO Geneva.

Staermose, T. 2008 ILO-SLIDA Seminar: The role of public sector in Private Sector Development (PSD) at the local level. ILO: Sri Lanka

<http://www.oit.org/public/english/region/asro/colombo/downloads/speeches/3.pdf>

Tchami, Guy. 2004. Manuel sur les Coopératives à l'usage des Organisations de Travailleurs. Service des Coopératives. ILO Geneva.

http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/2004/104B09_594_fren.pdf

Tipple AG. 1995. Shelter provision and employment generation. ILO Geneva.

<http://www.unevoc.unesco.org/go.php?q=Online+library&lang=en&akt=id&st=qs=2908>

Bureau of Small and Medium Enterprise Development (BSMBD), 2006. "Streamlining Business Registration in LGUs: Good Practices." BSMBD, Philippines
http://www.dti.gov.ph/uploads/DownloadableForms/09_RA9501.pdf

CHF International North and South Darfur project
<http://www.globalcommunities.org/node/21047>

ILO 2005 Local Development SEnsitisation Package Modules 1-5 (ILO Geneva)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/instructionalmaterial/wcms_159822.pdf

ILO 2006, Local Development and Decent Work (ILO Geneva)
http://www.ilo.org/empent/Whatwedo/Publications/lang--en/docName--WCMS_112255/index.htm

ILO 2007 An Operational Guide to Local Value Chain Development (ILO Geneva)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/@ifp_seed/documents/instructionalmaterial/wcms_101319.pdf

ILO Women's Entrepreneurship tools
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--ed_emp---emp_ent---ifp_seed/documents/genericdocument/wcms_111366.pdf

ITC Turin, Creating an Enabling Environment for Small Enterprise Development (training course)
http://www.ilo.org/empent/Eventsandmeetings/WCMS_100951/lang--en/index.htm

ITC Turin, Strategies for Local Economic Development. (training course)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/@led/documents/event/wcms_124044.pdf

Gasser, M., Salzano, C., Di Meglio, R., Lazarte-Hoyle. A 2004. Local Economic Development in post-crisis situations: An Operational Guide. ILO Geneva

Postuma, A ILO Methodology and Capacity-Building in Local Economic Development: An Employment Centred approach
[http://www.valencia.es/ayuntamiento/rinternacionales_accesible.nsf/0/5F965D5CD5E0376FC125722600465E83/\\$FILE/POSTHUMA.pdf?OpenElement&lang=1&nivel=8](http://www.valencia.es/ayuntamiento/rinternacionales_accesible.nsf/0/5F965D5CD5E0376FC125722600465E83/$FILE/POSTHUMA.pdf?OpenElement&lang=1&nivel=8)

UNDP Annual Report 2010-2011 Creating Resilience in Economies in Mongolia
http://web.undp.org/annualreport2011/poverty_reduction_and_achieving_the_mdgs.html

للمزيد من المعلومات، انظر الموقع الإلكتروني لوحدة التنمية الاقتصادية المحلية التابعة لمنظمة العمل الدولية :

<http://www.ilo.org/empent/areas/local-economic-development-led/lang--en/index.htm>

والموقع الإلكتروني لبرنامج تنمية الاستثمارات كثيفة العمالة :

<http://www.ilo.org/emppolicy/units/employment-intensive-investment-unit-empinvest/lang--en/index.htm>

Adam, C. and Harriss-White, B. 'From Monet to Mondrian: characterizing informal economic activity in field research and simulation models' In: Barbara Harriss-White and Anushree Sinha. 2007. Trade liberalization and India's informal economy. New Delhi : Oxford University Press

Atkinson, A. 2009. Cities with Jobs: Full and Productive Employment and Decent Work for All. ILO: Policy Advisory Note.

Besette, S. 2005. "A Primer on Economic Development Planning in Less-Developed Countries." Urban and Regional Economic Development Handbook. Taubman College of Architecture and Urban Planning, University of Michigan.

Boschma, R. 2005. 'Proximity and Innovation: A Critical Assessment.' Regional Studies. (39)1. pp. 61–74. Routledge: London.

Birchall, J. and Ketilson, L. Resilience of Cooperative Business Model in Times of Crisis. ILO. 2009.

Bureau of Small and Medium Enterprise Development (BSMBD), 2006. "Streamlining Business Registration in LGUs: Good Practices." BSMBD, Philippines.

Cunningham, S, and Meyer-Stamer. 2005. "Planning or Doing Local Economic Development? The Problems with the Orthodox Approach to LED." African Insight, Vol. 35, No. 4, pp. 4-14.

Golub, S. 2003. "Non-state Justice Systems in Bangladesh and the Philippines." Paper prepared for the United Kingdom Department for International Development. Boalt Hall School of Law, University of California at Berkeley.

Goodlad, R. and Meega, R. 2005. "Governance, Social Cohesion and Participation." In Buck, et.al., 2005. Changing Cities: Rethinking Urban Competitiveness, Cohesion and Governance.

Gordon, I and Buck, N. 2005. "Introduction: Cities in the New Conventional Wisdom." In Nick Buck, Ian Gordon, Alan Harding and Ivan Turok, eds. Changing Cities: Rethinking Urban Competitiveness, Cohesion and Governance. UK: Palgrave in association with Economic and Social Research Council Cities Programme.

House, W. 2003. Decent Work Deficits in the Informal Economy in Indonesia. ILO: Geneva.

Indon, R. and Yu, S. 2009. "Local Governance and the Informal Economy: Experiences in Promoting Decent Work in the Philippines." International Labour Office, Geneva (manuscript)

ILO. 2007a. Committee on Employment and Social Protection: The informal economy. GB.298/ESP/4. ILO: Geneva.

ILO. 2007b. Decent work and the transition to formalization: Recent Trends, Policy Debates and Good Practices. ILO: Geneva.

ILO. 2007c. Key Indicators of the Labour Market. ILO: Geneva.

ILO. 2007d. Labour Insertion and Enterprise Promotion: Activating Development. ILO: Geneva

ILO. 2007e. The Informal Economy: Enabling Transition to Formalization. ILO: Geneva.

ILO. 2001. Local Employment in the Informal Economy. ILO: Geneva

Kannan, K. 2009. Global Economic Crisis and the Informal Economy in Developing Countries Crisis as Opportunity to address Decent Work and Development. Centre for Development Studies: Kerala.

Kuiper, M, van der Rees, K. 2003. "Growing out of Poverty: How employment promotion improves the life of the poor". SEED Working Paper 74. ILO: Geneva.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2008. "Designing Local

Skills Strategies: Emerging Findings from the OECD Study.” Extract from the interim report. OECD and LEED Programme. 15 January.

Parisotto, A. 2007. “Local employment generation – LGU practices in the Philippines.” Local economic development for employment generation, peace and security: Approaches, tools, and good practices in the Philippines. Report of an ILO-SRO Manila Technical Workshop. Manila: International Labour Office.

Onalan, F. and Rychly L. 2007. Dialogue at the local level in Europe: Comparison of case studies. ILO: Geneva

Rodrigues-Pose, A. 2008. “Milestones and challenges of LED practice and academic research.” @local.glob: Global Thinking for Local Development. Issue No. 5. Turin: Delnet Programme. International Training Center of the ILO. Special issue in support of the Inter-Agency Conference on Local Economic Development (LED). Turin, Italy, 22-24 October 2008. Staermose, T. 2008 ILO-SLIDA Seminar: The role of public sector in Private Sector Development (PSD) at the local level. ILO: Sri Lanka.

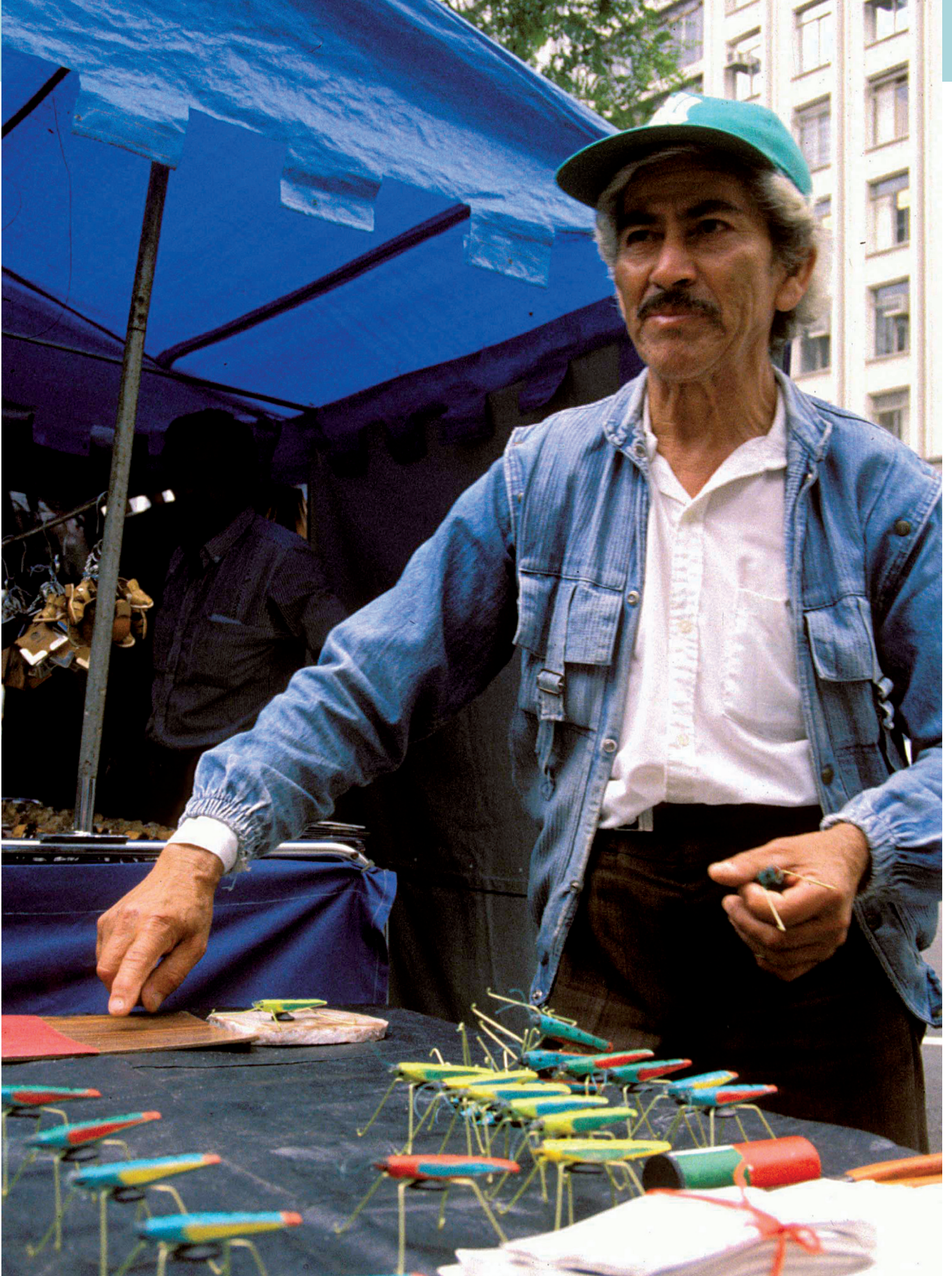
Swinburn, G. and Goga, S. and Murphy, F. 2004. “Local Economic Development: A Primer Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans.” Bertelsmann Stiftung, Gütersloh and the World Bank, Washington, D.C.

Van Empel, C. 2007. Social dialogue for urban employment: Changing concepts and practices. Habitat International: Annecy.

van Klinken, G. 2008. Blood, timber, and the state in West Kalimantan, Indonesia. Asia Pacific Viewpoint. 49(1) pp 35-47.

World Bank. 2004. Project Information Document: Initiatives for Local Governance Reform Project. World Bank: Indonesia.

Work, R. Undated. “The Role of Participation and Partnership in Decentralised Governance: A Brief Synthesis of Policy Lessons and Recommendations of Nine Country Case Studies on Service Delivery for the Poor. UNDP, New York.



بائع من باعة الشوارع، البرازيل.

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية**١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم**

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

١.٢ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة**٣. استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة**

١.٣ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.١ (أ) البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.١ (أ) معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.١ (أ) فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.١ (ب) العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.١ (ب) العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.١ (ب) باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.١ (ب) المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.١ (ب) استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.١ (ج) إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.١ (ج) تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة